الأمم المتحدة S/PV.4810

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٨١٠
الثلاثاء، ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الساعة ١٠/١١
نيويورك

الرئيس:	السيد مقداد	(الجمهورية العربية السورية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	اسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد تشنغ جنغى
	غينيا	السيد سو
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

03-46936 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد دانيلو ترك الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد ترك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد دانيلو ترك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. نيابة عن المجلس يسرني أن أرحب بالسيد ترك، وأعطيه الكلمة.

السيد ترك (تكلم بالانكليزية): قبل الانتقال للبند المدرج على جدول أعمال المجلس وتقديم إحاطتي بشأن الحالة في الشرق الأوسط، أود أن أعرب عن تقدير الأمانة لكلمتكم التي أدليتم بها قبل قليل ، سيدي الرئيس،بشأن الأحداث المأساوية في بغداد التي نجمت عن اعتداء إرهابي على مكتب الأمم المتحدة في بغداد. ولا شك أن المجلس سيعود لمناقشة هذه المأساة فيما بعد. وحتى ذلك الحين، ووفقا لجدول الأعمال، أود أن أقدم الإحاطة التالية بشأن الوضع في الشرق الأوسط.

منذ الإحاطة الأخيرة المقدمة لمجلس الأمن، في ١٧ تموز/يوليه، ما فتئ الوضع في الشرق الأوسط هشا. وأحداث العنف الأخيرة التي وقعت على الحدود الإسرائيلية اللبنانية وفي إطار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي دليل على ذلك. ولكن من الجدير بالملاحظة أن المستوى العام للعنف في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بصفة عامة، مقارنة بالأشهر الماضية، قد انخفض انخفاضا كبيرا بالرغم من استمرار وقوع ضحايا بصورة فاجعة.

وبالرغم من الانتكاسات، ما فتئنا نشهد إحراز بعض التقدم في بعض المجالات بفضل تنفيذ خارطة طريق المجموعة الرباعية. في نهاية تموز/يوليه استضاف الرئيس بوش رئيس الوزراء الفلسطيني السيد عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي السيد شارون لمحادثات بشأن تنفيذ خارطة الطريق مما يعكس التزام حكومة الولايات المتحدة العميق تجاه العملية. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي هذه العملية دعما قويا وأن يعمل مع الطرفين سعيا لإيجاد السُبل للحفاظ على الزخم في هذه العملية الصعبة. ولكن لا توجد حلول سحرية أو حلول سريعة تحل محل الأعمال الاستراتيجية التي ينبغي على الطرفين اتخاذها بشكل متواز لتحقيق الأهداف النهائية لخارطة الطريق: ألا وهي إنهاء الإرهاب والعنف، وإنهاء الاحتلال وإيجاد حل للصراع يُفضي لدولتين، إسرائيل وفلسطين، يعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ويتعين على السلطة الفلسطينية أن تُكثف جهودها لتحقيق سيطرتها الأمنية الكاملة على مناطقها. وهذا التزام رئيسي بمقتضى أحكام خارطة الطريق. ويتعين على السلطة الفلسطينية أيضا أن تواصل عملية الإصلاح بغية رفع كفاءة مجلس الوزراء والخدمة المدنية وإضفاء الطابع المهني عليهما وكفالة المساءلة والشفافية الكاملتين. وحسبما أبلغنا الشهر الماضي، استأنفت السلطة الفلسطينية المسؤولية الأمنية عن

قطاع غزة وبيت لحم في بداية تموز/يوليه، وقد انخفض العنف في هاتين المنطقتين انخفاضا كبيرا. ولكن لغاية الآن، بعد مضي ستة أسابيع على وقف إطلاق النار، لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على شروط استئناف السلطة الفلسطينية لمسؤولياتها الأمنية على المدن الفلسطينية السبع المتبقية في الضفة الغربية. ويتعين على الطرفين أن يُعمقا التزامهما بالتعاون الأمني: وهذا في صلب التقدم للأمام.

ويتعين على إسرائيل، من جانبها، أن تساعد على تعزيز حكومة السيد محمود عباس – أبو مازن – وينبغي عليها أن تتخذ خطوات إضافية لتحسين حياة الفلسطينيين العاديين. وبدون هذه الخطوات، يفتقر الشعب الفلسطيني إلى الحوافز الكافية للسلام. ويجب على إسرائيل أيضا أن تُدرك أن سياستها الاستيطانية في الحقيقة تعيق إمكانية إقامة دولة فلسطينية متجاورة وقابلة للحياة في المستقبل. وهذا يعني أنه يتعين على إسرائيل أيضا أن تُعيد النظر في بناء الحاجز الفاصل ومساره. نحن نُدرك أن إسرائيل تملك حقا مشروعا في الأمن. لكن، الحاجز يمثل عملا أُحادي الجانب لا يتواءم مع خارطة الطريق، ومرة أخرى نطالب حكومة إسرائيل بوقف بنائه.

وفي هذا الوقت الحرج، يجب على كل طرف أن يبذل المزيد لتوطيد الثقة ومواصلة استكشاف تدابير متبادلة لبناء الثقة.

ومنذ الإعلان عن وقف إطلاق النار في ٣٠ حزيران/يونيه، انخفض عدد الضحايا على الجانبين بشكل ملحوظ. لقد قُتل ٢١ فلسطينيا وجرح ٦٠ فلسطينيا منذ ١ تموز/يوليه، مقابل ٦٨ قتيلا و ١١١ جريحا في شهر حزيران/يونيه. وعلى الجانب الإسرائيلي، وخلال نفس الفترة، قُتل خمسة وأصيب ٢١، مقابل ٣٣ قتيلا و ١١١ جريحا في شهر حزيران/يونيه.

وقد أبلغ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بحدوث انخفاض كبير في عدد المنازل الفلسطينية المدمرة، حيث أبلغ عن تدمير ٨ منازل في تموز/يوليه، مقابل ٥٧ في حزيران/يونيه.

ولكن هناك تزايد مقلق في العنف في شهر آب/أغسطس. ومن المؤسف أنه بتاريخ ١٢ آب/أغسطس قتل إسرائيليان مدنيان وجرح نحو عشرة في حوادث تفجيرات انتحارية متفرقة في روش هايين وفي مستوطنة أرييل في الضفة الغربية. هذه الهجمات الإرهابية تُمثل انتهاكا واضحا لوقف إطلاق النار. وينبغي للسلطة الفلسطينية أن تفعل كل ما في وسعها لإلقاء القبض على المحرضين على تلك الهجمات. وأبلغ الجيش الإسرائيلي أيضا عن زيادة في حوادث إطلاق النار من جانب الفلسطينيين ضد مواقعه في غزة.

ومن جهة أخرى، قامت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بشن عمليات عسكرية نجم عنها إصابات في صفوف الفلسطينيين. في ٨ آب/أغسطس استهدفت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي منشأة يُشتبه بأنها تُصنّع القنابل في مخيم عسكر للاجئين في مدينة نابلس. وأسفرت غارة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي عن مقتل اثنين من نشطاء حماس واثنين من المدنيين. وبتاريخ ١٤ آب/أغسطس نجم عن عملية قامت بها قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية مقتل رئيس منظمة الجهاد الإسلامي في الخليل.

لا ينبغي السماح لحلقة العنف والانتقام المريعة بأن تكتسب زخما مرة أخرى. أحث الطرفين كليهما على ممارسة أقصى درجة من ضبط النفس ومقاومة الرغبة في الرد على الاستفزازات. ومن الواضح، أنه يتعين على الطرفين قبول الشروط التي يمكنهما بموجبها بدء عملية التعاون الأمني في جميع أجزاء الضفة الغربية في أقرب وقت ممكن، ليتسنى للسلطة الفلسطينية استئناف مسؤوليتها الأمنية الكاملة في

مناطقـها. وهـذا الأسـبوع سـتواصل السـلطة الفلسـطينية والحكومة الإسرائيلية مباحثاتها فيما يتعلق بتسليم المسؤولية الأمنية عن مدن قليقلية وأريحا ورام الله وطولكـرم. وهـذه عملية صعبة غير أن حلها أساسي للمضي قدما.

إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق هـدف خارطة الطريق للتسوية القائمة على وجود دولتين هو سياسة الاستيطان الإسرائيلية. فالمرحلة الأولى مـن خارطـة الطريـق تنـادي بتفكيـك المراكـز الاسـتيطانية المتقدمـة المنشـأة منـذ آذار/مارس ٢٠٠١ وبتجميد جميع النشاط الاستيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات.

ووفقا لفريق رصد إسرائيلي، فقد أنشئ حوالي ٦٠ مركـزا اسـتيطانيا متقدمـا بـين آذار/مـارس ٢٠٠١ وحزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد فككت حكومة إسرائيل ثمانية من تلك المراكز المتقدمة، أعيد بناء واحد منها في منتصف تموز/يوليه. وهناك ١٢ مركزا متقدما أنشأها المستوطنون، فككـت منـها خمسـة مراكـز. والنتيجـة هـي انـه في ١٣ آب/أغسطس مازال العدد الإجمالي للمراكز الاستيطانية المتقدمة يبلغ ٦٠ مركزا. ويعني ذلك انه لم يجر أي تحسن في الوضع منذ بداية العملية.

ومنـذ الإحاطـة الإعلاميـة الأخـيرة الـتي قدمـت إلى المجلس حدثت زيـادة كبـيرة في عـدد التقـارير عـن النشـاط الاسـتيطاني. إن خطـط توسـيع المسـتوطنات - بما في ذلـك إعطاء حوافز كبـيرة للمسـتوطنين المحتملـين في وادي الأردن والقـدس الشرقية وغيرهما مـن الأمـاكن - تناقشـها الحكومـة الإسرائيلية. وقد تمت الموافقة على إنشاء طـرق التفافيـة في ثلاثة مواقع على الأقل في الضفة الغربية.

وفي ٣١ تمـوز/يوليـه، أعلنـت سـلطة الأراضـي الإسرائيلية أن وزير الدفاع قد وافق على إصدار مناقصة لبناء عدد من الوحدات السكنية الجديدة في نيفيه ديكاليم، وهي مستوطنة في قطاع غزة. وذلك بالإضافة إلى التوسع الكبير في الأراضي المحيطة بمستوطنة موراغ، وهي أيضا في قطـاع غزة.

وكمـا لاحظـت لجنـة متشـيل في تقريرهـا المـؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، "فإن نوع التعاون الأمني الـذي ترغب فيه حكومة إسرائيل (مع الفلسـطينيين) لا يمكـن أن يتعايش لفترة طويلة مع النشاط الاستيطاني".

وقـد دفـع بنـاء الجـدار العـازل والوجـود المسـتمر للمراكـز الاسـتيطانية المتقدمـة وسياسـة التوسـع الاسـتيطاني الكثير من الفلسطينيين إلى الارتياب في نية إسرائيل في عملية السلام. وكما لوحظ في السابق، فان إنشاء تلـك الحقـائق على أرض الواقع يشكك في جدوى إقامـة دولـة فلسـطينية مستقلة ويناقض روح وهدف خارطة الطريق.

وظهرت بعض التحسينات الملحوظة في تموز/يوليـه ٢٠٠٣ في الحالـة الإنسـانية في الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، بالرغم من أن حالة المدنيين الفلسطينيين تظل كئيبة.

و تيسرت حركة الأمم المتحدة والموظفين الدوليين إلى قطاع غزة وفي داخله بصورة كبيرة. وأفـادت تقـارير المنظمـات الإنسـانية الدوليـة بوقـوع حـوادث أقـل في سـبل الوصول- ٤٠ حادثا في تموز/يوليه، مقارنة بـ ٣٠٢ حـادث في حزيران/يونيه - كما أن حـالات التأخـير ومنـع وصـول سيارات الإسعاف انخفضـت بـأكثر مـن النصـف - بوقـوع ٤١ حالـة في تمـوز/يوليـه، مقارنـة بـ ١١٣ حالـة في حزيران/يونيـه. ومعظـم الحـالات الـتي أفـادت بها التقـارير ما زالت تأتي من نقاط التفتيش في منطقة نابلس.

وقـد أقـامت قـوة الدفـاع الإسـرائيلية العديـد مـن متاريس الطريق في تموز/يوليه في مناطق رام الله وبيت لحم والخليل، بالرغم من أن بعض تلك المتاريس استبدلت بنقاط تفتيش مزودة بالجند. وهناك شعور بحصـول تغيـيرات نحـو

الأفضل بصورة أكبر في منطقة رام الله، مع إزالة نقاط تفتيش السدود الترابية في سردا وعين عريك، بالرغم من أن ما يسمى بنقاط التفتيش الطائرة على تلك الطرق تعمل في كثير من الأحيان.

ومع ذلك، ما زالت معظم القرى والمدن تواجه مشاكل عسيرة في سبل الوصول، كما أن أغلبية الفلسطينيين يضطرون إلى أن يسلكوا طرقا جانبية معقدة للوصول إلى ديارهم وأماكن عملهم والمرافق التعليمية وخدمات المستشفيات. وما زالت هناك حوالي ١٠٠ نقطة تفتيش – بالإضافة إلى ٣٠٠ إلى ٤٠٠ غيرها من متاريس الطرق والسدود الترابية والخنادق والحواجز – موجودة في شمال الضفة الغربية وحدها. أما في غزة، فبالرغم من الترتيبات الأمنية الجديدة، ما زالت هناك قيود شاقة على التنقل تطبق على السكان الفلسطينيين الذي يعيشون في بعض المناطق المعزولة. وما زالت القيود على سبل الوصول وحرية التنقل تمثل أكبر عائق وحيد لأي تحسن كبير وطويل الأجل في الحالة الإنسانية للسكان الفلسطينيين.

ووفاء بالالتزامات التي قطعها رئيس الوزراء شارون للرئيس بوش في مؤتمر قمة العقبة، تعهدت حكومة إسرائيل بالإفراج عن عدد من السجناء الفلسطينيين. ووفقا لوزارة شؤون الأسرى الفلسطينية، هناك حوالي ٦ ٥٠٠ فلسطيني محتجزين في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية. وبحلول ١٨ آب/أغسطس، أفرجت إسرائيل عن ٤١٩ سجينا، وفقا لخدمات السجون الإسرائيلية. وخلافا لذلك، بينت وزارة شؤون الأسرى الفلسطينية أنه منذ ١ حزيران/يونيه، جرى احتجاز ٤٠٥ فلسطيني. إنني أحث إسرائيل على معالجة هذه المسألة بروح من الشراكة الحقيقية مع الفلسطينيين، كما أشجع على اتباع سياسة واسعة الأفق للإفراج عن المحتجزين.

وإذ أنتقل الآن إلى الحالة على طول الخط الأزرق، ألاحظ مع الأسف الانفجار العنيف في أوائل هذا الشهر للهدوء النسبي الذي كان سائدا في جنوب لبنان، حيث لم يقع حادث كبير منذ أواخر كانون الثاني/يناير. ويذكر المجلس من الإحاطة الإعلامية التي قدمت إليه في ٨ آب/أغسطس أنه كان هناك تبادل كثيف لإطلاق النار عبر الخط الأزرق حينما شن حزب الله هجوما على المواقع العسكرية الإسرائيلية في منطقة مزارع شبعا. ومن حسن الطالع أنه لم يسجل وقوع خسائر. وقد شعر الأمين العام بقلق شديد من وقوع ذلك الحادث وطلب من جميع الأطراف الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها زيادة التوتر.

وأود أن أذكر جميع الأطراف المعنية بأن المجلس قد كرر في كثير من المناسبات موقفه بأن الهجمات على مزارع شبعا تمثل انتهاكات للخط الأزرق. إننا نطالب الأطراف مرة أخرى بضمان وقف تلك الانتهاكات.كذلك، وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن، تتحمل حكومة لبنان واجب ومسؤولية أن تكفل عودة سلطتها الفعالة ووجودها في الجنوب. والحوادث الأخيرة تجعل من الضروري للحكومة اللبنانية أن تنشر قواتها في جنوب لبنان تحقيقا لذلك الهدف.

ولعل أعضاء المجلس يذكرون أننا طوال معظم هذا العام وصفنا الحالة على طول الخط الأزرق بأنها تتسم بهدوء هش مشوب بالتوتر. وكما فعلنا خلال إحاطتنا الإعلامية الأخيرة للمجلس، وكما فعل الأمين العام في تقريره الأخير عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فقد ظللنا نسترعي الانتباه إلى الدورة الخطيرة لعمليات التحليق ونيران المدفعية المضادة للطائرات، وبعضها لا يتعلق بعمليات التحليق. وكما يدرك المجلس، فان نيران حزب الله المضادة للطائرات تسببت في مقتل مدني إسرائيلي شاب وإصابة أربعة آخرين بجروح في شيلومي في ١٠ آب/أغسطس. وكما ذكر في

مناسبات عديدة، لا يجوز تبرير انتهاك بانتهاك آخر. وقد ندد الأمين العام بشدة بذلك العمل الذي قام به حزب الله وجدد دعوته إلى ضبط النفس.

وحذر السيد رود - لارسن في إحاطته الإعلامية التي قدمها الشهر الماضي، من إمكانية تصعيد هذه الدورة وذكّر بالمرات الكثيرة التي دعت فيها الأمم المتحدة والدول الأعضاء المهتمة حكومة إسرائيل إلى احترام سيادة لبنان والامتناع عن عمليات التحليق. وكما قال في الشهر الماضي، فان هذه النداءات لم يستجب لها. كما انه حذر على نحو متبصر من مخاطر إطلاق النيران المضادة للطائرات من الجانب اللبناني.

من المحزن أن روحا بريئة أزهقت. ومرة أخرى نود أن نشدد على حاجة جميع الأطراف إلى التقيد الكامل بالتزاماتها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرار ١٤٩٦ (٢٠٠٣) الذي اتخذ مؤخرا، فضلا عن حاجة الأطراف إلى احترام الخط الأزرق بأكمله. فالناس في جنوب لبنان وشمال إسرائيل لا يستحقون أقل من ذلك.

وفي ختام بياني، فإن الحالة في الشرق الأوسط هشة بالفعل كما تم وصفها. وكما صرح السيد رود - لارسن مرارا وتكرارا، ''تعتمد عملية السلام، في أي مكان في العالم، على قوة الدفع إلى الأمام''. ويحتاج الطرفان - الإسرائيليون والفلسطينيون - إلى الشجاعة والتصميم لاستكمال المسيرة. وألا يترلقا مرة أخرى في دورة العنف والانتقام المأساوية والتي لا معنى لها. وأناشد الطرفين مواصلة تنفيذ الخطوات المنصوص عليها في خريطة الطريق، وذلك من أجل تحقيق السلام والأمن للشعبين على حد سواء.

إن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي ولا سيما أعضاء المجموعة الرباعية كبيرة أيضا. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لتشجيع الإسرائيليين والفلسطينيين على المخاطرة من أجل تحقيق السلام، وحتى على التفكير في مبادرات جديدة لتنشيط العملية.

ولا يمكن للطرفين والمجموعة الرباعية والأطراف الفاعلة الإقليمية الرئيسية أن تقربنا من تحقيق أهدافنا المشتركة إلا بالعزم والتصميم والالتزام الكامل بالعملية، أي تحقيق سلام عادل وشامل على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

الرئيس: أشكر السيد ترك على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمتابعة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.